وزارة الشؤون الاجتماعية

بين المشجعين والمثبطين

"لا ستدلي" من ... ...

في حديث معالي الوزير الذي افتتحنا به هذا العدد جلا معاليه للجمهور أن يعرفه من أعمال هذه الوزارة، والمقال الآتي يتناول مهمة الوزارة عامة وما يعترضها من صعوبات (المحرر)

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له ... إياك إياك أن تبتل بالماء

كنت أعتقد أن هذا البيت المشهور لكثير التردد على الألسنة في حديث معالي الوزير إنما قيل لمجرد التصوير والتمثيل لا ليكون حقيقة واقعة من حقائق هذه الحياة. وظلت على هذا الاعتقاد حتى رأيت وزارة الشؤون الاجتماعية تنشأ بلا ميزانية، ثم تطلب منها المعجزات في عام وبعض عام، فأدركت أن الأمثال والتصويرات تنقلب حقائق هائلة في عالم الواقع الملموس!

لقد أنشئت هذه الوزارة "لإصلاح المجتمع المصري" وهذه المهمة التي تتلخص في كلمات ثلاث هي أضخم مهمة عرفها التاريخ لهيئة من الهيئات بل لدولة من الدول، وما أظن الحياة تستطيع أن تعي أضخم منها حتى حين تقدس بأعظم الانقلابات المعروفة في التاريخ.

وليس هذا الكلام مجرد تصوير إنشائي. فالحقيقة هي أن المجتمع المصري لا يحتاج لمجرد "الإصلاح"، بل هو في حاجة إلى "الإنشاء". وإلا فأين هو "المجتمع المصري" الذي تتولاه بالإصلاح؟

لندع الأرقام تتحدث عن هذا المجتمع الوهمي من النواحي الأساسية الثلاث: الاقتصادية، والصحية، والعلمية، ولنرجئ الحديث مؤقتا عن الانحلال الخلقي الذي نملك تعديد مظاهره، ولا نملك الأرقام الدالة عليه لأن الإحصاءات الخاصة به ناقصة أو مهملة.

فأما من الناحية الاقتصادية فيكفي أن نعلم شيئا عن توزيع الثروة أولا، وشيئا عن حقيقة هذه الثروة ثانيا، لننتبه على صوت الخطر الذي تصرخ به الأرقام:

(١) يبلغ عدد الملاك في مصر ٢,٤٣٩,٧٩٢ شخصا. أما الذين لا يملكون شيئا فهم نحو أربعة عشر مليونا.

(٢) يوجد من بين الملاك ١,٧١٥,٩٦٧ يملكون فدانا واحدا فأقل.

(٣) بينما ١٥٧,٠٠٠ مالك فقط يملكون أكثر من نصف الثروة الزراعية.

(٤) وعلى العموم فإن ٩٣ ٪ من مجموع الملاك يملكون ٢٠ ٪ فقط من الثروة العقارية و ٧ ٪ منهم يملكون ٨٠ ٪ منها .

وليس هذا هو الاختلال الوحيد فى التوزيع الاقتصادى ، فإن الثروة العقارية كلها مدينة للأجانب وكبار الملاك يرزحون تحت أعباء الدين. وقد بلغت قيمة الأراضى الزراعية وأراضى البناء والمنازل التى نزعت ملكيتها فى سنتى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ فقط مبلغ ٦,٠٠٩,١٧٠٠ جنيها .

هذا من ناحية الثروة العامة وتوزيعها ، أما من حيث توزيع العمل فمصلحة الإحصاء تقول : إنه يوجد فى مصر ٢,٠٥١,٤٨٦ بدون حرفة و ٤٧٣,٥٧٧ بدون حرفة منتجة و ٣,٠٠١,٢٧٤ من العمال الزراعيين و ١٣١,٩٣١ من الذكور يشتغلون بخدمة الأشخاص. وهؤلاء جميعا وعددهم نحو ستة ملايين يهبط دخلهم السنوى عن ٩ جنيهات مع أنهم يعولون نساء لا عمل لهن !

ونكتفى بهذه الأرقام التى تبين مدى الفقر العام الذى ترزح تحته الملايين فى البلاد ، ومدى الاختلال فى توزيع الثروة سواء فى الملكيات الزراعية أم فى الأجور . والاختلال الاقتصادى على هذا النحو بيئة تفرخ فيها شتى الأمراض الاجتماعية ، وتحتاج إلى العلاج السريع الناجع قبل كل إصلاح .

وأما من الناحية الصحية فتقرير لجنة المالية فى مجلس الشيوخ هذا العام يغنينا عن البحث فى السجلات وعن التدليل والاستنباط ، وهذه نقرات من تقريرها الدقيق :

" إن عدد سكان المملكة المصرية يبلغ نحو ستة عشر مليونا ، ولكن الاحتياطى الحر منه ، أى الصحيح السليم ، أصبح دون القليل ، أما الكثرة الساحقة من هذا العدد فقد أمست فى حكم الاحتياطى المحبوس رهين الأسقام والأمراض والعاهات .

"راجعنا أرقام هذا الاحتياطى الإنسانى كما راجعنا أرقام الاحتياطى المالى ، فروعنا النتيجة كما تروع كل من راجع هذه الأرقام .

"رجعنا الى الإحصاء فى مورد السكان الأول ، أى فى المواليد ، فوجدنا أن الوفيات فى الأطفال لغاية السنة الأولى تبلغ ١٩٣ فى الألف أى أن نحو خمس أطفالنا يموتون فى السنة من عمرهم . وتدل الإحصاءات على أننا سائرون من سيئ الى أسوأ . ففى سنة ١٩٢١ أى منذ عشرين عاما كانت نسبة وفيات الرضع ١٣٣ فى الألف ، ثم وصلنا إلى ١٥٦ فى الألف فى سنة ١٩٣٧

"وتبلغ الآن وفيات الأطفال قبل بلوغ الخامسة من عمرهم نحو ربع مليون طفل. وليست الحال بعد هذه السن بأحسن مما تقدم، فان متوسط نسبة الوفيات الى مجموع عدد السكان كان فى مطلع هذا القرن ٢٥,٣ فى الألف . وقد وصل هـذا المتوسط فى سنة ١٩٣٧ إلى ٢٧,٢ فى الألف .

"واذا عرفنا أن هذا المتوسط لا يتجاوز ٨,٨ فى النرويج و ٩,٤ فى أستراليا و ١٢,٦ فى انجلترا و ١٨,٩ فى فلسطين و ٢٢,٦ فى الهند وجدنا أننا فائزون بالجائزة الأولى فى السبق الى الفناء.

"ولو أن الذين ينجون من الموت كانوا سليمين أصحاء لهان الأمر، ولكن إحصاء المرضى والمعلولين من الأحياء لا يقل هولا عما تقدم .

"يبلغ عدد موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها زهاء ربع مليون دل الإحصاء الطبى على أن ١٢,٦ فى المائة منهم يصابون كل سنة بالأمراض العادية ، فلو طبقنا هـذه النسبة على مجموع السكان كان المصابون بالأمراض العادية سنويا يزيدون على المليونين .

"ولكن هناك ما هو أدهى، فإنه يؤخذ من الإحصاءات التى بناها أحد كبار أطبائنا على الاستقراء والمقارنة أن المصابين بالرمد الحبيبى نحو ٩٠ فى المائة ، والمصابين بالبلهارسيا نحو ٧٥ فى المائة كذلك، وبالانكلستوما نحو ٥٠ فى المائة، وبالديدان المعوية الأخرى حوالى ٥٠ فى المائة كذلك ، والمصابين بالملاريا نحو ١٥ فى المائة، كما يبلغ المصابون بالدرن الرئوى نحو ثلثمائة ألف .

"واذا أضفنا الى هذه الأمراض الجزام والبلاجرا والأمراض العقلية والأمراض الوبائية كان لدينا مجموع مخيف لا يقل عن خمسين مليونا من الإصابات. واذا وزعنا هذه الأمراض والأسقام على مجموع السكان كان نصيب كل ساكن ثلاثة أمراض مما يجعل وادى النيل أشبه شىء بمستشفى جامع شامل .

" نعم ان سكان مصر فى ازدياد مستمر على الرغم من هذه الحالة ولكن يجب ألا تنسينا هذه الزيادة مصائب الأمراض المنتشرة ، إذ مهما تواضعنا فى تقدير عجز المجهود الإنتاجى بسبب الأمراض وقومناه بالنصف أو بالثلث أمكننا أن نتصور الخسائر الفادحة التى تصيب إنتاجنا القومى وتزيد فى فقر السكان .

" وهذه الحال المفزعة من الوجهة الاقتصادية تدعو الى التفكير الطويل حتى لو صرفنا النظر عن الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية .

"فهل نبقى مكتوفى الأيدى أمام هذه الحالة المروعة التى تهدد البلاد فى سكانها وثروتها أى فى صميم كيانها ؟ وهل نكتفى بصيحات يطلقها الخطباء من حين إلى حين تحت قبة البرلمان ، أو بمقالات يذيعها الكتاب من آن إلى آن على صفحات الجرائد ؟

"إن علة أشد وأخطر من أن تعالج بالكلام" !

وليس وراء هذا البيان الواضح وهذه الصيحة المدوية زيادة لمستزيد فى بيان ما يتهدد كيان الأمة ومستقبل الشعب . وهى صورة للمجتمع المصرى الموهوم من الناحية الصحية ينذر بسوء المصير .

وأما من الناحية العلمية فان نسبة الأمية ترتفع إلى أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان ولهذه الأمية وجه أخطر من نسبتها العامة اذ تبلغ نسبة المتعلمين فى أرباب الحرف ١ إلى ١٢٠ من المشتغلين بالصناعات و ١ إلى ١٢٣٣ من العمال الزراعيين . ومعنى هذا وذاك أن اليد العاملة المنتجة موثوقة بالجهل معطلة عن الإنتاج الصحيح المستنير .

* * *

واذا نحن تجاوزنا هذه المظاهر الثلاثة المميزة للمجتمع : الاقتصاد ، والصحة ، والعلم إلى النواحى الخلقية ، رأينا ألا نجد من مظاهر الاجتماع شيئا إلا وقد أصابه الضعف أو الاختلال .

فمن الطريق فى الأزياء التى لا نهاية لها ولا رابطة بينها ، ثم انتقل الى التحلل من السمت والاستقرار ، الى الموضات والى روح العدوى الناشئة فى الشعب وشعارها " أنا مالى " ؟ تلك النعمة التى تصيب الشعوب فى أيام الاختلال .

ثم انتقل إلى الفساد الخلقى ، وإلى أزمة الزواج ، وإلى تفكك الاسرة ، فالى الطفرة فى التقليد على الطريقة الفرودية .

ثم انتقل الى المفارقات العجيبة بين مظاهر الأمة وحقائقها ، والى الفوارق بين تشريعها وعقلية تشريعها ، والى العقليات المختلفة المتأثرة التى تنشئها مدارسها وأوساطها .

ثم انتقل إلى المحسوبية والوساطة فى كل صغيرة وكبيرة ، والى الاعتقاد الشائع الذى لا يتزعزع أن كل شىء يتم عن طريق الوساطة ، ولا شىء غير هذا الطريق .

ثم انتقل الى كل شىء يخيل اليك أن هذا الشعب ليست ثبتا شيطانيا بلا قصد ولا غاية وأن كل شىء فى شؤونه يسير بالقوة لا بروح معين ولا بهدف مقصود .

* * *

هذا هو المجتمع الذى تسلمته وزارة الشؤون الاجتماعية لتقوم باصلاحه أو لتقوم بانشائه . تركة مثقلة عليها من تركات القرون وخطاء الأجيال ما يتعذر كشفه أو يستحيل .

فماذا أعدت لهذه الوزارة من عدة ؟ وماذا هيأ لها من عتاد ؟

منحناها من الميزانية العامة ١٧٠٠٠ جنيه لتصنع به المعجزات ؟ ومنحناها من الزمن عاما وبعض عام لتنهض بعبء القرون والأجيال ؟ ولم تسلمها من الموظفين إلا الذين استطاعت وزاراتهم الاستغناء عنهم بعد طول الإلحاح والجدال !

نعم سبعة عشر ألفا من الجنيهات هي الميزانية الحقيقية لوزارة الشؤون الاجتماعية البالغة في ظاهرها ٦٤٥٩٥٠ ، فمصلحة السجون تختص بمبلغ ٤٨٠٨٠٠ جنيه ومصلحة الأعمال بمبلغ ١٢٦٥٠ ومصلحة التعدين بمبلغ ١٥٥٠٠ وهذه جميعها مصالح ضمت الى الوزارة بميزانيتها العادية المقتطعة من الوزارات الأخرى التي كانت تابعة لها بل خفضت اعتماداتها في هذا العام . والديون العام يختص بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه مأهيات وأجورا ومرتبات وهي تقريبا مأخوذة جميعها من الوزارات الأخرى التي كان يتبعها الموظفون المنقولون للوزارة الجديدة . وهناك باب يسمى " المصروفات العامة " يخصه ١٠٢٨٥٠ ومعظم هذا المبلغ ينفق على ما تقتضيه إدارة الوزارة والمصالح التابعة لها .

أما المبلغ المخصص للأعمال الجديدة وهو ١٧٠٠٠ فهو وحده الذي يجوز احتسابه على هذه الوزارة المطالبة بالمعجزات !

وحتى حين نحتسب عليها ميزانيتها البالغة ٦٤٥٩٥٠ فاننا نجدها بالقياس الى المعجزات المطلوبة منها ضئيلة بدرجة لا تقاس .

إن المعجزة التي تتطلبها الدولة من هذه الوزارة هي وضع أساس جديد لتوزيع الثروة وتعادل الدخل وتوازن الجهد والجزاء بين جميع الطبقات . وهي وضع الأسس الكفيلة بتناسق الخطوات في مكافحة الفقر والمرض والجهل بحيث لا تسبق الواحدة الأخرى فيختل السير ويتعذر الإصلاح . وهي إعادة إنشاء المجتمع المصري على أسس جديدة سليمة من الوجهة الخلقية والعقلية . وهي إعادة النظر في العقلية التشريعية والتعليمية لتتفق مع مقومات الشعب الأصيلة .

ولفظة "المعجزة" لا تصور حقيقة هذا العمل المطلوب . فمجرد الإحصاءات والاختبارات التمهيدية اللازمة لوضع الأسس السليمة يقتضي عدة سنوات وعدة ملايين من الجنيهات ومئات من الموظفين الإخصائيين في كل ناحية من نواحي الاجتماع . بل هي في حاجة الى أن تكون جميع قوى الدولة في خدمتها تيسر لها مهمتها وتقدم لها ما تطلب من البيانات .

وبهذا وحده تستطيع أن تنهض بالمعجزة في غير زمان المعجزات !

"س ..."